



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy

&

Globalization



برامج عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول

Modernization Of Tax Administration Programs in Algeria Between Reality And Hope

د. سعيدي حنان، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.

ط. د. بلقيرة عبلة، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.

تاريخ النشر: 2019/12/01	تاريخ القبول: 2019/11/20	تاريخ الإرسال: 2019/10/20
الكلمات المفتاحية	الملخص	
الخدمة العمومية؛ العصنة؛ الهياكل الجبائية.	<p>تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وفي هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية حديثة لعصنة هياكلها وخدماتها حتى تتماشى مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة وكذا تطبيقا لتعليمات وتوجهات الحكومة الرامية إلى عصنة وتحسين أداء الخدمة العمومية في مختلف القطاعات، ونسعى من خلال الدراسة إلى إبراز أهم برامج عصنة الإدارة الجبائية وآفاق إصلاح الخدمات المقدمة من الإدارة الجبائية.</p> <p>وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن برامج عصنة الخدمات والهياكل الجبائية أضحت ضرورة حتمية وهدفا بحد ذاته بإمكان الإدارة الجبائية من خلاله تحسين صورة الخدمات المقدمة ومن ثم تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة، ولكن جل هذه البرامج لازالت تفتقد للواقعية والتطبيق على أرض الواقع.</p>	
Keywords		Abstract
<p>As an important player in the financial sector, the tax administration has been influenced by the economic reforms that Algeria has experienced.</p> <p>In this regard, it has found itself demanding to develop a modern strategy to modernize its structures and services in order to conform to the requirements of the current economic stage as well as to implement the instructions and directions of the government aimed at modernizing and improving the performance of public service in various sectors. Through the study, we seek to highlight the most important programs for modernizing tax administration and the prospects for reforming services provided by the tax administration.</p> <p>Through this study, we have concluded that modernization of tax services and structures has become an inevitable necessity and an end in itself in which the tax administration can improve the image of services provided and thus improve the relationship with taxpayers, but most of these programs still lack realism and application on the ground.</p>		<p>Public service; Modernization; Fiscal structures.</p>

المؤلف المرسل: سعيدي حنان، الإيميل: h.saidi16@gmail.com

1. مقدمة:

برزت أهمية قطاع الضرائب في الجزائر وازدادت في الآونة الأخيرة مع تديني مداخل الدولة من قطاع المحروقات، وبالتالي عدم كفاية إيرادات الدولة لتغطية جميع نفقاتها، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لإعادة النظر في قطاع الجباية وتوجيه الجهود نحو عصرنته وإعادة هيكلة مصالحه من أجل زيادة معدلات التحصيل الجبائي وإعادة خلق الثقة بين المكلفين بالضرائب والإدارة الجبائية.

كما نشير إلى أن التطور الملحوظ الذي شهدته تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخداماتها اللامحدودة على كافة الميادين والأصعدة في الجزائر ساهم هو الآخر في تبني قطاع الضرائب في الجزائر سياسة عصرنة الإدارة الجبائية من خلال محاولة رقمنة بعض الهياكل والخدمات تماشيا مع متطلبات مرحلة تحديث الدولة لإدارتها وخدماتها العمومية.

1. 1 إشكالية الدراسة:

وعليه تتمحور إشكالية الموضوع حول محاولة تقييم تجارب الإدارة الجبائية الجزائرية في عصرنة القطاع الأهم في الجزائر، ولذلك يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى نجحت تجربة الإدارة الجبائية الجزائرية في مجال عصرنة هياكلها وخدماتها العمومية؟

1. 2 أسئلة الدراسة:

يتم طرح أسئلة الدراسة كما يلي:

- إلى ماذا تهدف برامج العصرنة المطبقة من الإدارة الجبائية في الجزائر؟

- هل استطاعت هذه البرامج أن تحسن من صورة الإدارة الجبائية في الجزائر؟

1. 3 فرضيات الدراسة:

يتم عرض فرضيات الدراسة التالية:

- تهدف البرامج المطبقة من الإدارة الجبائية في مجال عصرنة خدماتها إلى تعزيز مكانة هذه الإدارة وتحسين صورتها أمام المواطنين.

- لا يمكن الجزم على نجاح هذه البرامج في تحسين العلاقة إدارة- مواطن، لأنها غير معممة كليا، وتجسيدها يتطلب المزيد من الجهود والوسائل.

1. 4 منهج الدراسة:

منهج الدراسة المتبع وصفي تحليلي، لأنها تقدم تعريف لأهم البرامج المتخذة من الإدارة الجبائية لعصرنة خدماتها وهياكلها، ومحاولة تقييمها.

1. 5. نموذج الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاثة أقسام هي:

- عموميات حول الخدمات العمومية وإصلاحها؛

- تجربة الإدارة الجبائية الجزائرية في إعادة هيكلة مصالحها؛

- مشاريع عصرة الخدمات الجبائية.

2. عموميات حول الخدمات العمومية وإصلاحها:

تنبثق أهمية الجهاز الإداري من واقع كونه يقوم بتنفيذ خطط وسياسات الحكومة، فهو ممثلها الرئيسي في أداء الخدمة العمومية من خلال المرافق التي تنشأ لهذا الغرض، كما هو حال الموظفين المنوط بهم ترجمة البرامج والمخططات إلى واقع ملموس، خصوصا في ظل مساعي الدول نحو تطوير وتحسين أداء الخدمات العمومية.

1.2 تعريف الخدمة العمومية:

ارتبط مفهوم الخدمة العمومية بنشأة الدولة كسلطة ذات سيادة وزيادة درجة تدخلها في إشباع الحاجات العامة للمجتمع، من خلال ممارسة وظائف وأنشطة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بغرض زيادة رفاهية المجتمع وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وسنحاول التطرق إلى بعض التعاريف للخدمات العمومية: تُعرّف الخدمة العمومية كأصل عام بأنها الحاجات الضرورية لحفظ الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها لغالبية الشعب، والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين. (العربي و رقاد، 2014)

وبالتالي فإن أساس ومبرر قيام الحكام بتقديم الخدمات العمومية عن طريق إنشاء المرافق العامة باختلاف أنواعها هو مدى حاجة المواطنين لخدمات هذه المرافق، والتي تلي حاجاتهم العامة التي لا يمكنهم توفيرها لأنفسهم دون تدخل من الحكام .

كما يمكن تعريف الخدمة العمومية على أنها الخدمة المدنية التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات و إشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة. (عشور، 2010)

حسب هاذين التعريفين فإن وجود الدولة أو السلطة الحاكمة ضروري لتحقيق الخدمة العمومية لغرض تلبية حاجة ذات منفعة عامة، وهذا يعني أن الخدمة العمومية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنفعة العامة، الأمر الذي سيستدعي تماشي الخدمة مع التطور الحاجات العامة.

2.2 أهداف الإصلاح الإداري للخدمة العمومية:

يعرف الإصلاح الإداري على أنه إجراء يمكن من خلاله الجمع بين الموارد المتاحة من أجل بناء عملية العصرية الإدارية، التي غالبا ما تكون محدودة ونادرة وباهضة الثمن، بأفضل السبل لتحقيق أهداف محددة مسبقا بأقل ما يمكن من الجهود والوقت والمال، أي تحقيق ما يسمى بالكفاية الانتاجية . (الشيخ سالم، رمضان، و الدهان، 1995)

كما ينظر للإصلاح الإداري على أنه الأخذ بالأصول العلمية والوسائل الفنية للنهوض بمستوى الكفاية في الأجهزة الإدارية للدولة. (بوضياف، 1989)، ويهدف الإصلاح الإداري إلى: (محمد مدحت، 2016)

- تبني توجهات الإدارة الإستراتيجية في مختلف مجالات العمل من خلال تنمية قدرات منظمات الجهاز الإداري على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية؛

- تبنى الأنماط والمداخل الحديثة في البناء التنظيمي وإعادة تصميم الهياكل التنظيمية لمنظمات الجهاز الإداري لتحقيق المرونة والاستجابة لمتطلبات التغيير والتطور؛
- الابتعاد عن مركزية اتخاذ القرار وتنمية مهارات التفويض لدى القيادات الإدارية وتمكين الإدارات الوسطى والتنفيذية لتحمل مسؤولية تنفيذ العمليات والأعمال الإدارية؛
- اعتماد شمولية تقوم الأداء للمنظمات من خلال الأهداف المحددة لها مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية لتلك المنظمات؛
- التوسع في الاعتماد على التقنيات الحديثة وصولاً إلى المنظومات الالكترونية تمهيدا لبناء مشاريع الحكومة الالكترونية وتعزيز نشاط البحث والتطور في هذه المجالات بما يوسع من آفاق المساهمة في تطوير التكنولوجيا المتقدمة.

3.2 مشاكل إدارة الخدمات العمومية: والمتمثلة فيما يلي: (رفاع، 2008)

- إنغلاق وعدم تأقلم الجهاز المعني مع الظروف المستجدة؛
- تدخل الجهاز السياسي في التسيير مع عدم وجود معايير قياس وتقييم أداء الخدمات العامة بشكل موضوعي؛
- التراجع التدريجي لفعالية القيم المعمول بها منذ القدم على مستوى إدارة الخدمات العامة من مساواة واستمرارية.

3. تجربة الإدارة الجبائية الجزائرية في إعادة هيكلة مصالحها:

سعت الإدارة الجبائية في الجزائر باعتبارها طرف هام وفعال في الاقتصاد الوطني إلى تحسين خدماتها العمومية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات تحصيل ممكنة وفي هذا الصدد قامت بوضع إستراتيجية جادة لعصرنة هياكلها. قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، وتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها، وذلك على أمل أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي الذي شُرع فيه في بداية عام 1992، و هي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة)، و توحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب والرسوم (إنشاء التصريح الجبائي ج 50).

1.3 مديرية كبريات المؤسسات DGE:

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية. (قانون رقم 01-21، 2002) تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساساً الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري و لخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر، وتكفل هذه المديرية بتقوية

الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها، توسيع طرق الطعن، تحديث وتبسيط الإجراءات، ووضع جهاز متكامل لتسيير المعلوماتي بالضريبة وكذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد. (الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب، 2019)

وتتمثل أهم المهام الموكلة لها في: (الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب (الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب، 2019)

- مسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعابنها وتصادق عليها؛
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة؛
- ملفات تعويض قروض الرسوم؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوي؛
- مراقبة حساب التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه؛
- التموين بالطوابع ومسك محاسبتها؛
- إعداد و إنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- معالجة طلبات التخفيض الإداري؛
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات والتصفيه، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحيينها؛
- ضمان تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات لميزانية المطابقة لذلك؛
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- نشر المعلومات والآراء اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مع تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجباية؛
- التعاون والتنسيق مع الهيكل المركزي المكلف بالإعلام في مجال إستراتيجية الاتصال والاستقبال والإعلام وكذا تنفيذها.

2.3 مراكز الضرائب CDI:

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه.

شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، الهدف الرئيسي من افتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز.

على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي لروبية تطورا واعدة من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة، والاستقبال.

مع هذه العودة الإيجابية للغاية للخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر قلالة، أم البواقي وسوق أهراس. (الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب، 2019)

هذا وقد بلغ عدد مراكز الضرائب في الجزائر مع نهاية سنة 2018 ما يقدر بـ 65 مركز ضرائب موزعة على مستوى التراب الوطني، 26 منها تعمل بصفة عادية ونهائية و 07 مراكز في مرحلة الاستقبال والباقي في طور الانجاز النهائي.

3.3 المراكز الجوارى للضرائب CPI:

يمثل إطلاق المركز الجوارى للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبيريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

و يعتبر المركز الجوارى للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

هذا و يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات. (الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب، 2019)

وقد بلغ عدد المراكز الجوارية للضرائب مع نهاية سنة 2018 ما يقدر بـ 250 مركز جوارى للضرائب موزعة على مستوى التراب الوطني، 38 منها تعمل بصفة عادية ونهائية، و 28 مركز في مرحلة الاستقبال، والباقي في طور الانجاز النهائي.

4. برامج عصرنة الخدمات الجبائية:

بنت الإدارة الجبائية في الجزائر عدة برامج لعصرنة خدماتها العمومية وذلك في إطار عصرنة جميع الإدارات العمومية من أجل تحسين وتقوية العلاقة بين المواطن والإدارة الجزائرية، وتمثل أهم هذه البرامج في: (العصرنة، 2019)

1.4 نظام الإعلام في الإدارة الجبائية:

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، وهي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي.

1.1.4 تعريف المشروع:

في مرحلة أولى تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة، من جهة، بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، ومن جهة أخرى إعداد مشروع العقد.

بناء على هذا المسعى، نجح عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير، توظيف متعامل إسباني (إندراسيستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الآتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

1.4.2 تنظيم المشروع:

تم تنظيم المشروع حالياً، في سبع ورشات هي:

- الورشة الأولى: ورشة الاندماج الوظيفي وتشكل من سبعة (7) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط.

- الورشة الثانية: ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛

- الورشة الثالثة: ورشة الواجهات؛

- الورشة الرابعة: ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛

- الورشة الخامسة: ورشة الإيرادات /توزيع؛

- الورشة السادسة: ورشة التكوين؛

- الورشة السابعة: خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

1.4.3 أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:

يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي تتوفر عليها هؤلاء.

غير أن هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعداً، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

وهذا يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

لقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:

- تكوين الأعوان الجبائين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والحبكات المعلوماتية القاعدية (MS Office, Word, Excel)؛

- تجهيز كل المصالح بعتماد الإعلام الآلي المناسب؛

- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والأنترنت؛

- إدخال الأنترنت في المصالح الجبائية.

هذا وتتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان؛

- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا

تسيير الملف الجبائي، ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية،

- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية و التحليل واتخاذ القرار؛

- مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى

البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛

- محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني؛

- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛

- التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛

- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛

- إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛

- إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

2.4 آلية التقييم الجبائي عن بعد-النموذج العملي:

في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية والتسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإدارة الجبائية، وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرفهم آلية التقييم الجبائي عن بعد وذلك ابتداء من تاريخ 08 ماي 2016. (التعليمية الداخلية رقم 1120، 2016)

هذا و تمنح هذه الآلية المكلفين بالضرائب المحصنين مسبقا على مستوى المصالح المسيرة، إمكانية طلب منحهم رقم التعريف الجبائي (NIF) عن بعد، على الموقع الإلكتروني <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>، المخصص لهذه العملية، طبقا للإجراءات التالية:

1. 2.4 من جانب المكلفين بالضريبة: وذلك من خلال: (التعليمية الداخلية رقم 596، 2016)

- يلج المكلف بالضريبة موقع المديرية العامة للضرائب عن طريق الموقع سابق الذكر؛
- يملأ المكلف بالضريبة استمارة طلب التقييم الجبائي عن بعد، ومع نهاية كتابة البيانات وتثبيتها يظهر له إشعار بالوصول حاملا الرقم طلبه، يمكن طباعتها؛
- يتابع المكلف بالضريبة المسار الإجرائي لطلب ترقيمه الجبائي، على نفس الموقع المشار إليه سابقا، حيث يبلغ برفض طلبه أو يبلغ له رقم التعريف الجبائي الممنوح له ويدعى لطبع شهادة التقييم الجبائي من خلال هذا الموقع، وكذا استمارة الإشعار بالوصول التي تحتوي المعلومات المتعلقة بتعريفه؛
- يتقدم المكلف بالضريبة إلى المصالح المسيرة المختصة إقليميا مرفقا بالوثيقتين (شهادة التقييم الجبائي والإشعار بالوصول) في نسختين لإمضاءهما من طرف رئيس المصلحة، بعد التحقق من صحة المعلومات.

2. 2.4 من جانب الإدارة: وذلك من خلال: (التعليمية الداخلية رقم 596، 2016)

- يتحقق رئيس المصلحة من مطابقة المعلومات التي تحتويها استمارة الأشعار بالوصول وشهادة التقييم الجبائي مقارنة مع ملفه الجبائي ومن ثم يقوم بالإمضاء عليها؛
- يحتفظ رئيس المصلحة بنسخة من استمارة الأشعار بالوصول وشهادة التقييم الجبائي مع ملف المعني بالأمر؛
- تتولى المديرية العامة للضرائب/مكتب الإعلام والوثائق الجبائية إشهار رقم التعريف الجبائي على الموقع الإلكتروني السابق.

3.4 خدمة إنشاء مؤسسة الكترونية (créer mon entreprise):

تشارك المديرية العامة للضرائب في إتمام هذه الخدمة مع المركز الوطني للسجل التجاري، وكالة الضمان الاجتماعي، والغرفة الوطنية للموثقين.

وتسمح هذه الخدمة على الانترنت بإتمام جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة بطريقة إلكترونية عن طريق الموثق الذي بدوره يقوم بإرسال ما يلزم من معلومات ووثائق للإدارات المعنية بإنشاء المؤسسات، المتمثلة في المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب والضمان الاجتماعي.

وتتم عملية إنشاء مؤسسة عبر الأنترنت وفق الخطوات التالية: (العصرنة، 2019)

- يجب إنشاء حساب مستخدم في الموقع الإلكتروني www.jecremonentreprise.dz الذي يسمح للمتعاملين بالتحصل على مساحة مخصصة على موقع "إنشاء المؤسسات التجارية"، ومتابعة ملفهم؛
 - إدخال المعلومات والتي تخص إنشاء مؤسسة عن طريق ملء استمارة إلكترونية واحدة؛
 - يمكن اختيار عبر الموقع "إنشاء مؤسسة" موثق من قائمة الموثقين المتفقين؛
 - التقرب من الموثق الذي سيدرس الملف المتعلق بإنشاء مؤسسة، من الضروري انتقال المعنيين بالأمر إلى الموثق المختار محملين بالوثائق الورقية المطلوبة في الملف؛
 - الموثق هو الذي يتكفل برقمنة الملف (مصادقة الملف)، والدفع عن بعد لبعض المستحقات (اتفاقية المبرمة بين غرفة الموثقين و م و س ت) و استكمال المعلومات الناقصة في الاستمارة الإلكترونية الموحدة عبر الانترنت؛
 - عند الانتهاء من رقمنة الملف والمصادقة عليه بعد التحقق من صحة كل المعلومات من قبل الموثق، يقوم هذا الأخير بإرسال كل هذه المعلومات عبر الموقع "إنشاء مؤسسة" إلى المركز الوطني للسجل التجاري وطلب إنشاء السجل التجاري يتلقاه تلقائيا موظف المركز الوطني للسجل التجاري، يقوم بمعالجة الطلب ويتم تخصيص رقم السجل التجاري لهذا الملف؛
 - طلب إعلان عن الوجود بالنسبة للضرائب يتلقاه تلقائيا موظف الضرائب، يقوم بمعالجة الطلب ويتم تخصيص رقم التعريف الضريبي؛
 - يتم تقديم طلب العضوية في الضمان الاجتماعي للغير الأجراء تلقائيا إلى الموظف حيث يقوم هذا الأخير بمعالجة الطلب ويتم تخصيص رقم الانتماء إلى الضمان الاجتماعي؛
 - وفي نهاية العملية يكون للمعنيين بالأمر في الفضاء الخاص بهم على موقع "إنشاء المؤسسة" ثلاثة أرقام، وهي الأرقام الخاصة بالسجل التجاري، بالضرائب وبالضمان الاجتماعي.
- 3.4 نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب :

يتم التكفل بتنفيذ وتعميم نظام المعلوماتية الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبائتك" من طرف الشركة الإسبانية (اندراس-سيسستماس)، وهو مجمع متخصص في وضع الأنظمة المعلوماتية.

ويعتمد نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب على تقنية معلوماتية من نوع (ERP/SAP)، تركز على برنامج يتكون من عدة وحدات وتستجيب تقريبا بشكل كلي لاحتياجات وظائف الإدارة الجبائية، وهي تقنية متطورة للخدمة العمومية وتهدف لاسيما إلى مساعدة الإدارة الجبائية على رفع تحديات الفعالية والمردودية من خلال تمكينها من تسيير تحصيل الضريبة بشكل فعال.

بتركيزها على قاعدة تكنولوجية SAP، تمنح TRM تقنية سهلة من شأنها أن تسمح بتشغيل آلي لمنهج تسيير الإيرادات الجبائية، يمنح هذا البرنامج المدمج رؤية موحدة للملف الجبائي للمكلف بالضريبة. كما و تهدف هذه الخصائص إلى رفع تحصيل الضرائب وتحسين التحضر الجبائي من خلال تحسين الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة، يمنح برنامج التسيير هذا للمصالح الجبائية بكسب الفعالية التي تترجم فيما يلي : (العصرنة، 2019)

- رؤية شاملة لوضعية المكلف بالضريبة وهذا من خلال بناء مفصل للحسابات ؛
 - تعزيز التحضر الجبائي بفضل خدمة التحصيل عبر الانترنت ؛
 - تقليص الديون غير المسددة وتحسين نسبة التحصيل والتقليل من عدم التحضر الجبائي ؛
 - إطار عقلائي ورئيسي ووحيد للمعطيات من شأنه أن يمنح معالجة انتقائية تماشيا مع الاحتياجات الفردية المعبر عنها ؛
 - تقليص مدة الرد على الطلبات حيث يمكن للمكلفين بالضريبة أن يحصلوا بسهولة على معلومات سريعة حول وضعيات حساباتهم، بما فيها الأرصدة المفتوحة والتزامات الدفع والآجال والتسديدات المسبقة ؛
 - تحسين نسب الرد على اتصالات مركز الاتصال لأنه يمكن توجيه الطلبات ومعالجتها بشكل سريع ؛
 - فعالية متزايدة بفضل معالجة جماعية للتصريحات الجبائية ؛
 - كشف سريع للمكلفين بالضريبة المخالفين وغير المصرحين ؛
 - استعمال بفعالية أكثر للمواد في عمليات التدقيق والتحقيقات.
- وقد أدخلت المديرية العامة للضرائب نظام المعلوماتية حيز التنفيذ على مستوى مركز الضرائب للحراش يوم 04 ماي 2017، كما وتم تعميم هذه العملية النموذجية عبر كافة مراكز الضرائب في مع نهاية سنة 2018.
- و قد وفرت هذه العملية للخاضعين للضرائب مايلي :
- التقدم إلى صندوق الضرائب حيث يتم تسجيل تصريحاتهم ضمن النظام الجديد بغرض طبع قسيمة الدفع، كما يمكنهم تصفح البوابة الالكترونية بأنفسهم (jibayatic.mfdgi.gov.dz) و أخذ موعد و ملء استمارة انضمام و استعادة كلمة السر على مستوى مركز الضرائب؛
 - القيام بعملية تصريح جبائي عن بعد من المنزل و طبع إشعار بالدفع؛
 - السماح بتسهيل العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة إذ يكمن تصفحها على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع مع تفادي عناء التنقل و إعلام الملزمين بالضرائب برزنامتهم الجبائية المحينة.
 - السماح للخاضعين للضرائب بطباعة إشعارات بالدفع واستحداث وتعديل نماذج تصريح مع الاطلاع على استمارات التصريح المودعة و تصفح الديون الجبائية العامة إلى جانب تصفح وتعديل المعلومات الشخصية إذا اقتضت الضرورة ذلك ، هذا فضلا عن تصفح رزنامة الالتزامات الجبائية.

وقد تم توسيع النظام الجديد ليشمل مراكز الضرائب للروبية ومستغانم ومعسكر وعين الدفلى وسطيف وبرج بوعريرج إلى جانب الإدارة المركزية لوزارة المالية 2017، وهو مسعى يندرج في إطار تنفيذ برنامج الحكومة تطبيقا لنموذج النمو الاقتصادي الجديد".

4.4 التكفل بالمكالمات ذات الطابع الجبائي الواردة من الرقم الأخضر "1025": حيث تكفل الإدارة الجبائية بكل المكالمات الهاتفية المتضمنة انشغالات المواطنين فيما يخص تسيير المصالح الجبائية والتي ترد على الرقم الأخضر لوزارة المالية. (شعباني، زرقواد، و سعيح، 2017).

5 . الخاتمة:

إن هدف الإدارة الجبائية من إطلاق الخدمات الرقمية لفائدة المؤسسات هو تعزيز برنامج عصرنة المالية الذي تمت مباشرته منذ سنوات مما سيسمح بتعميم الفعالية والشفافية في أداء الخدمة الجبائية واكتساب ثقة المكلفين بالضريبة في القطاع المالي الحساس والذي تعول عليه الدولة في الآونة الأخيرة لإعادة التوازن لميزانيتها في ظل انهيار أسعار البترول. كما أن مختلف المشاريع التي تبنتها الإدارة الجبائية في السنوات الأخيرة والتي ترمي إلى عصرنة القطاع هدفها الرئيسي هو تحسين تحصيل الجباية وهو ما أسفر عن نتائج ملموسة حيث أن الإيرادات الجبائية ارتفعت ب 2,9 بالمائة في 2016 ، لكنها تبقى غير كافية في الوقت الراهن، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود من اجل تعميم هذه الإجراءات.

وفي هذا الخصوص نقدم التوصيات التالية:

- بذل المزيد من الجهود فيما يخص العمليات التحسيسية لدفع المواطنين إلى الاستخدام اليومي للدفع الإلكتروني، في ظل غياب الوعي والثقافة الإلكترونية.
- الإسراع في إصدار قانون التجارة الإلكترونية -الذي هو في طور التحضير- والذي سيدعم بدوره جهود عصرنة الخدمات العمومية.
- ضرورة العمل على ضمان التعبئة المثلى للموارد الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي والمتابعة الصارمة لتحسين تحصيل مختلف الضرائب والرسوم بهدف الوصول إلى تحسين تغطية النفقات العامة بالجباية العادية والتخفيف من التبعية للجباية البترولية.
- تعزيز نظام المراقبة ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين لتحسين التحصيل الجبائي بتكريس المساواة أمام الضرائب وتحسين مناخ الأعمال.
- ضرورة تعميم رقمنة الإدارات الجبائية و مصالح التجارة و تعميم فاتورات الدفع الإلكتروني على مختلف المؤسسات، والتي من شأنها المساهمة في محاربة ظاهرة التهريب الضريبي مستقبلا، الذي يضر باقتصاد البلاد ويحد من قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العمومي .
- التسريع في تجسيد خطة إصلاح وتفعيل الجباية المحلية، واستغلال كل الأوعية الضريبية غير المستغلة.

- توفير الشروط المثلى لعمل أعوان الإدارة الجبائية وتحفيزهم على الرفع من مستويات التحصيل، وفقا للمعايير الدولية والتجارب الناجحة عبر العالم.

- ضرورة الاهتمام بالتجهيزات المادية وتطوير نظام المعلومات، فالاتجاه المتزايد نحو التجارة الالكترونية يتطلب ضرورة تفعيل الإدارة الإلكترونية، تحقيقا للسرعة والدقة في إنجاز المهام وتنفيذ العمليات وذلك عبر التقليل من تعقيد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية.

6. المراجع:

- 1) احمد بوضياف. (1989). الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 2) التعليمية الداخلية رقم 1120. (2016). التقييم الجبائي عن بعد. الجزائر: مديرية الاعلام والوثائق الجبائية (المديرية العامة للضرائب).
- 3) التعليمية الداخلية رقم 596. (2016). التقييم الجبائي عن بعد. الجزائر: مديرية الاعلام والوثائق الجبائية (المديرية العامة للضرائب).
- 4) العصرية. (2019). تاريخ الاطلاع: 29-11-2019، من المديرية العامة للضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>
- 5) الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب. (2019). تاريخ الاطلاع، 28 11 2019، من المديرية العامة للضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>
- 6) الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب. (2019). تاريخ الاطلاع، 29 11 2019، من المديرية العامة للضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>
- 7) بوعمامة العربي، و حليلة رقاد. (ديسمبر. 2014). الاتصال العمومي والادارة الالكترونية رهانات ترشسد الخدمة العمومية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.
- 8) شريفة رفاع. (2008). نظرية الادارة العامة الحديثة ودورها في معالجة اشكالية ادماج مفهوم اداء الخدمة العمومية. مجلة الباحث، العدد(6).
- 9) عبد الكريم عشور. (2010). دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر. (مذكرة ماجستير). قسنطينة (الجزائر): جامعة منتوري.
- 10) فؤاد الشيخ سالم، زياد رمضان، و اميمة الدهان. (1995). المفاهيم الادارية الحديثة. الطبعة 05. عمان الأردن: مركز الكتب الاردنية.
- 11) قانون رقم 01-21. (2002). قانون المالية. الجزائر: وزارة المالية.
- 12) لطفي شعباني، وسام زرقواد، و عبد الحكيم سعيح. (2017). دور الادارة الالكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي - الجزائري. المؤتمر الدولي العلمي حول الادارة الالكترونية بين الواقع والحتمية. عمان (الاردن).
- 13) محمد محمد مدحت. (2016). الحكومة الالكترونية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

